بسم الله الرحمن الرحيم

السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية

(1993م-2005 م)

المقدمة:

ما من قضية شغلت صانعي القرار والمحللين المهتمين بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي كموضوعة الدولة الفلسطينية، واستحوذت السياسة الأمريكية وتوجهاتها حيال الدولة الفلسطينية المساحة الأوسع ،وبالذات منذ مطلع التسعينات حيث كانت هذه السياسة وتوجهاتها المحدد الرئيسي لصيغة الدولة المستقبلية. فقد شكلت الدولة الفلسطينية منذ عام 1999 وانتهاء الفترة الانتقالية كما حددها اتفاق اوسلو العمود الرئيسي الذي تقف عليه بنية العملية السلمية سواء للجانب الفلسطيني أو لصانع القرار الأمريكي، حيث أن انتهاء المرحلة الانتقالية ولد قناعة لدى الجانب الفلسطيني بضرورة إقرار اطراف العملية السياسية بحق الشعب الفلسطينية بان تكون له دولته المستقلة خاصة أن اتفاق اوسلو لم ينص صراحة على أن نهاية المرحلة الانتقالية ستتوج بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

إلا أن مضمون الاتفاق لم يكن ليفضي إلا لهكذا حل، لذا ما أن انتهت الفترة الانتقالية عام 1999 كما حددها اتفاق اوسلو،[1] حتى بدأ الجانب الفلسطيني التلويح بإعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشان إيجاد آليات للاتفاق حول الموضوع ذاته. وبقي الموضوع يراوح مكانه إلى أن عقدت قمة كامب ديفيد الثانية والتي كانت المفصل ليس بخصوص الدولة الفلسطينية، بل مثلت النهاية للدورة الفعلية لعملية التسوية السلمية، وخصوصا لما رافق فشل القمة من تحولات، كان من أهمها:

أولا: تحميل ياسر عرفات والجانب الفلسطيني السبب الرئيسي في إفشال القمة.

[1] لقد حدد اتفاق اوسلو المرحلة الانتقالية بخمس سنوات.انظر مقدمة اتفاق اوسلو.

ثانيا:انتقال الحكم في إسرائيل إلى ارئيل شارون، وفي الولايات المتحدة الأمريكية للحزب الجمهوري بقيادة جورج دبليو بوش.

أما على المستوى الاستراتيجي فقد حدثت عدة تحولات استراتيجية محلية، وإقليمية، وعالمية كان لها أثرا كبيرا على مفهوم الدولة الفلسطينية، وبالذات من وجهة النظر الأمريكية ومن أهم هذه التحولات:

1_ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في 28_أيلول 2000م.

2_ أحداث 11 سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب.

3_الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق.

لذا ستحاول هذه الورقة دراسة الدولة الفلسطينية في فلك السياسية الأمريكية، منذ قمة كامب ديفيد الثانية، ولغاية لقاء القمة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في واشنطن، في 20_10_2005. ضمن عملية الوقوف على أهم محطات التعاطي الأمريكي مع مكونات الدولة الفلسطينية، وكذلك طبيعة هذه الدولة حيث انه لم يعد من الأهمية بمكان الإعلان عن الموافقة، أو عدمه بشأن قيام دولة فلسطينية بمقدار ما الذي تعنيه هذه الدولة، وكذلك ما هي الخطوات والتدابير العملية التي اتخذتها إدارتي جورج دبليو بوش الأولى والثانية من أجل ترسيخ قيام الدولة الفلسطينية لتصبح واقعا ملموسا.

تقوم هذه الدراسة على نظرية المكانة الدولية، والتي تبنى على الترتيب التدريجي للوحدات الدولية الأساسية، وهي الدول وتقسيمها إلى وحدات، عليا ووحدات دنيا، وذلك طبقا لمجموعة من المؤشرات المادية وغير المادية، كالمساحة الجغرافية، والقوة السكانية، والموارد المتاحة،

والتطور الصناعي والتقني، والاستقرار السياسي.[2] وتعتبر نظرية المكانة من أهم ما يواجهه هذا البحث، وذلك للجدل الذي دار حول حقيقة الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الأمريكية. وطبقا لهذه النظرية ستقوم الدراسة بتتبع السياسة الأمريكية منذ قمة كامب ديفيد الثانية (حزيران 2000م)، وتفحص المواقف الأمريكية حيال مكانة الدولة الفلسطينية ومكوناتها، بدءا بمساحتها وما يخص ذلك وهو الاستيطان، والجدار، وانتهاء باستقرار هذه الدولة عبر التعاطي مع القوى السياسية المؤسسة للمجتمع الفلسطيني.

بناءا عليه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولا: السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد إدارة الرئيس بل كلينتون 1993_2000 وأثرها على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثانيا: السياسة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش 2000 _2005. ونظرية Two_State_Solution.

ثالثا: آفاق السياسة الأمريكية المستقبلية وتوجهاتها حيال الدولة الفلسطينية المستقلة.

السياسة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس بل كلينتون وأثرها على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة:

تعتبر إدارة الرئيس الأمريكي بل كلينتون الأولى والثانية من أهم الإدارات الأمريكية التي لعبت دورا بارزا في تشكيل الصراع الفلسطيني_ الإسرائيلي، وأثرت في مكوناته وهذا يعود إلى عدة أسباب منها : أولا: إن الإدارة الأولى قد عايشت بداية اوسلو، ثانيا: إن الدورة الثانية للإدارة قد جعلت الولايات المتحدة تنغمس في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورفع الصراع إلى أعلى أجندات الرئيس الأمريكي.

---

[2] د.ناجي صادق شراب، الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الإقليمية(رؤية مستقبلية). السياسة الدولية.عدد 47، يناير 2002. القاهرة.

فبناءا على الرغبة الأمريكية والإسرائيلية في إعادة تشكيل الصراع تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي كانت استمرارا لحقبة اوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما قام الرئيس بل كلينتون بزيارة خاصة إلى الأراضي الفلسطينية وألقى كلمة في المجلس التشريعي الفلسطيني مما اعتبر آنذاك اعترافا أمريكيا بولادة الدولة الفلسطينية. ولكن وفي نفس الوقت يحمل على الرئيس الأمريكي انحيازه التام للجانب الإسرائيلي وبالذات عند محاولة مناقشه الحقائق التي كانت تجري على الأرض. كما تم تغيير بعض المصطلحات التي تتعلق بحقيقة الصراع، حيث تحولت الأراضي المحتلة إلى أراض متنازع عليها حسب الفهم والتعاطي الأمريكي الجديد، وهذا كان له أثره على سير العملية التفاوضية بشكل عام. وكذلك المستوطنات تحولت من أنها أعمال تتعارض والقانون الدولي إلى ما يمكن تسميته عقبة في طريق السلام.

ومن ملامح التعاطي الأمريكي مع الصراع الفلسطيني _الإسرائيلي في مرحلة بل كلينتون، محاولة تحجيم الدور العالمي للصراع وتحويله إلى صراع محلي تتحكم به قضيتان أساسيتان: الأولى وهي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، والثانية هي إعطاء المفاوضات الشرعية الوحيدة لحل القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني_ الإسرائيلي، وهذا بدوره أدى إلى تعطيل الكثير من القرارات الدولية بحق القضية الفلسطينية وحلت الشرعية التفاوضية بدل الشرعية الدولية. ولقد ظهر هذا جليا في عام 1999 م عندما انتهت المرحلة الانتقالية وأعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية أنها ستقوم بإعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد، فأعلنت الولايات المتحدة عدم تقبلها لفكرة الإعلان من طرف واحد ودعت الأطراف إلى الالتزام بالمفاوضات للتوصل إلى اتفاق بخصوص الموضوع.

وفيما يخص الدولة الفلسطينية فان هذه القضية تعتبر أهم ما ميز الدورة الثانية لإدارة الرئيس بل كلينتون. حيث إن عدم قدرة الجانبين الفلسطيني، والإسرائيلي على التوصل لاتفاق ينهي الصراع في قمة كامب ديفيد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مشروعا سياسيا لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. ولقد جاء هذا المشروع فيما سمي مقترحات الرئيس بل كلينتون،

والتـي تناولـت القضـايا الأساسـية فـي حلبـة الصـراع: الأرض، والسـيادة، والأمـن، واللاجئـون، والمستوطنات، والقدس. وهي العناصر الأساسية للدولة الفلسطينية. ولقد جاءت مقترحات الرئيس الأمريكي متسقة مع أسس السياسة الأمريكية ومنهجياتها في التعاطي مع القضية الفلسطينية علـى مدار العشر سنوات التي سبقت القمة.

وقبل الدخول في مقترحات الرئيس الأمريكي بخصوص الحل الدائم، لا بد من الوقوف علـى أهم القضـايا التـي حملت الإدارة الأمريكيـة علـى تقديم مقترحـات كهذه، إذ طالمـا حاولـت الإدارات الأمريكية منذ ريغان أن تبتعد عن سياسة تقديم الخطط الشاملة.

تعود مقترحات الرئيس الأمريكي إلى الأرضية التفاوضية التي سـارت عليها العملية السلمية فـي كامب ديفيد. فبوصول مفاوضات كامب ديفيد إلى طريق مسدود لم يكن أمـام الإدارة الأمريكيـة إلا تقديم خطة شامله للحل محاولة إنقاذ مـا يمكن إنقاذه، ولكي تمنـع من سير الصـراع إلـى الطريق التي سار عليها لاحقا.

هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فان مقترحات الرئيس بل كلينتون لم تكن لتشير إلـى أن الرئيس كان على قناعة بـأن الجانبين لـديهما القابليـة لتقبل أفكار الحل الوسط، خاصـة بعد فقدان الثقة بين الجانبين فـي كامب ديفيد واندلاع الانتفاضـة، ولكن مـن الملاحظ أن الرئيس الأمريكـي كـان يريـد أن يتـرك بصـماته علـى منطقـة الشـرق الأوسـط، وعلـى الخارطـة المسـتقبلية للعمليـة السياسية والفضاء السياسي والجغرافي للدولـة الفلسطينية. كمـا وأن هذه المقترحـات بدت وكأنهـا خطة عمل للإدارة المقبلة، وذلك لاشتراط الرئيس الأمريكي بل كلينتون موافقة الطرفان على هذه المقترحـات قبل الخـوض فـي التفاصـيل. ولكـن تبقـى الحقيقـة الراسـخة التـي لا يمكـن الحيـاد عنهـا ممثلة بإعلان الرئيس الأمريكي عن قيام دولـة فلسطينية مستقلة والتـي تعتبر سـابقة فـي السياسـة الأمريكية. حيث أن الرؤساء الأمريكيين منذ كارتر ولغاية ريغان كانوا دائما واضحو الطرح فـي

رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، على اعتبار أن قيام دولة كهذه سيؤدي إلى تدمير إسرائيل كما ورد على لسان الرئيس ريغان.[3]

ومن الأهمية بمكان الوقوف على أهم العوامل التي دفعت الرئيس الأمريكي بل كلينتون إلى تبني مقترحاته المتعلقة بإنهاء الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، وتبنيه لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ومما يزيد هذا الموضوع أهمية هو الوقوف على حقيقة هذه المقترحات وما هي طبيعة الدولة الفلسطينية التي ستنشأ في نهاية المطاف. ففي الحقيقة لقد تشكلت الرؤية والتوجهات الأمريكية الجديدة في ضوء عدة تغيرا ت ومنها:

أولا: التغيرات على الساحة الفلسطينية، فعدم رغبة إسرائيل تنفيذ اتفاقات طابا والمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، شكلت قناعات لدى الفلسطينيين وبالذات ما يمكن تسميتهم معسكر السلام أو المعتدلين، بأن الجانب الإسرائيلي لم يعد لديه ما يقدمه للجانب الفلسطيني، وبالتالي تحققت التصورات المتشائمة لاتفاق اوسلو من أنه لن يتعدى إدارة ذاتية على مناطق متقطعة. بل إن انحراف باراك للحل من طرف واحد على الجانب اللبناني رسخ هذه القناعات لدى الفلسطينيين، وما أثبت هذه القناعات بشكل منقطع النظير هو فشل قمة كامب ديفيد، فقد ابلغ الفلسطينيين الجانب الأمريكي من أن الظرف غير مواتي لإعلان قمة كهذه، ورغم ذلك انساقت الإدارة الأمريكية لضغط رابين في إعلان القمة[4]. وعندما فشلت القمة حمل الجانب الفلسطيني مسؤولية فشلها بعدم التعاطي مع العروض السخية من باراك.

كل هذا علاوة على الوضع الفلسطيني الداخلي المتأزم، حيث إن السلطة الفلسطينية لم تعد تمتلك الشرعية الكاملة لتنفيذ الشروط الإسرائيلية والأمريكية . أدى إلى اندلاع الانتفاضة (انتفاضة الأقصى)، والتي كان بعدها الفلسفي واضح منذ البداية أن لا عودة إلى سياسة الخطوة خطوة والتي أثبتت فشلها كما يقول هنري كسنجر ولم تعد إليه سليمة للتعاطي مع الصراع الفلسطيني

[3] محمد بن المختار الشنيطي.http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspx/print.htm

[4] لمزيد من لتفاصيل حول الطريقة لتي تم تحضير عقد قمة كامب ديفيد بضغط من ايهود باراك انظر.دنيس روس. السلام المفقود ص782-783 دار الكتاب العربي. بيروت لبنان.2005

الإسرائيلي.[5] فأصبحت قضية الحل النهائي أمرا لا مناص منه ممثلا بالاستقلال والذي لن يكون إلا بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. خاصة وان هناك بعض الحقائق التي فرضها اتفاق اوسلو على الأرض ولا يمكن لأي عاقل تجاهلها وعلى رأسها قيام سلطة وطنية.

ثانيا: التغيرات على الجانب الإسرائيلي، فقد شهدت الساحة الإسرائيلية نقاشات حادة ما بين معسكري اليسار واليمين منذ عام 1997 م حول حقيقة الدولة الفلسطينية. فقد برز هناك اتجاه يعتبر أن الدولة الفلسطينية تعتبر مطلبا إسرائيليا، فمن غير المعقول أن توقع إسرائيل بصفتها دولة وصاحبة سيادة اتفاقيات مع جسم غير معروف ولا يمتلك السلطة، لان ذلك سيقود إلى عدم التزام الشعب الفلسطيني بكامله بهذه الاتفاقيات. أو كما قال عاموس أيلون انه إذا رفضت إسرائيل اقتراح الدولتان فإنها في المستقبل ستتحمل إثم عدم الموافقة، كما تحمل العرب إثم عدم الموافقة على قرار التقسيم عام 1947م.[6] ولكن بقي الخلاف حول طبيعة هذه الدولة كما تم طرحه مسبقا ضمن إطار المكانة الدولية، وكذلك تركزت النظرة الإسرائيلية على مقدار استجابة الدولة الفلسطينية لمتطلبات الأمن الإسرائيلية، فكانت دائما تطرح من منظور أنها لن تستطيع أن تحقق الأمن للجانب الإسرائيلي .

إذا فان الهدف النهائي لهذه الدولة هو تحقيق الأمن للدولة الإسرائيلية ومن هنا كان الطرح الذي يبدوا أكثر واقعية هو الكنفدرالية مع الأردن فكما يقول Gerald Steinberg .برفسور العلوم السياسية في جامعة بار ايلان ،ومستشار وزارة الخارجية الاسرائيلية ومجلس الامن القومي الاسرائيلي ان هناك مجموعة من المقومات يشترط أن تتواجد في أي دوله تريد أن تبني نظاما ناجحا ومنها: المساحة الجغرافية والعدد السكاني وحسب، رأيه فان الدولة الفلسطينية المقترحة

[5] هنري كيسنجر، هذه هي فرص حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، www.balagh.com/islam/hr0le3jj.htm

[6] Gerald Steinberg. Palestinian statehood,Autonomy Or Confederation: The Impacts on Israeli Secuirity.Jerusalem Center for Public Affairs.N357,1May 1997

صغيرة جدا من الناحية الجغرافية والديمغرافية، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية، لذا يقدم اقتراحا بان تكون هذه الدولة عبارة عن كنفدرالية مع الأردن.[7]

وبناءا على ما تقدم من الملاحظ أن مقترحات الرئيس بل كلينتون لم تتجاوز هذين المتغيرين وبقيت ضمن التوجهات الأمريكية المركزية تجاه القضية الفلسطينية وفيما يلي سنحاول أن نقف عل أهم القضايا المركزية التي تناولتها مقترحات الرئيس :

أولا: الأرض والمستوطنات

جاءت مقترحات الرئيس حول الأرض كما يلي :

إن الدولة الفلسطينية يجب أن تحتوي على ما نسبته 94_96% من أراضي الضفة الغربية. أما الأراضي التي ستضم من قبل إسرائيل فيجب التعويض عنها بتبادل للأراضي من 1_3%.كما ينبغي للطرفين أن يدرسا تبادل أراضي مستأجرة لتلبية احتياجات كل منهما. ويتوجب على الطرفين أن يطوروا خريطة تنسجم مع المعايير التالية:

80% من المستوطنين في كتل، التواصل الجغرافي، تقليص المناطق التي يتم ضمها إلى الحد الأدنى، تقليص عدد الفلسطينيين المتأثرين بذلك إلى الحد الأدنى.[8] وعند محاولة معالجة البنود المتعلقة بموضوعة الأرض والسيادة نلاحظ أن مقترحات الرئيس الأمريكي قد أدخلت موضوعة السيادة والأرض وربطتها بعنصر الأمن الإسرائيلي، حيث أن المقترحات قدمت مفهومين جديدين على وهما، المواقع الثابتة في غور الأردن، ومحطات الإنذار المبكر حيث أن إسرائيل ستحتفظ بثلاث منشآت في الضفة الغربية.

إذا وبناءا على ما تقدم يمكن الخلوص بالملاحظات التالية فيما يخص موضوعة الأرض والسيادة الفلسطينية كما تناولتها مقترحات الرئيس الأمريكي:

---

[7] Gerald Steinberg. op.cit.pp6-8

[8] مقترحات بل كلينتون

http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/01/09/sya/21.htm

1_ثبتت المقترحات قضية أن أراضي عام 1967 أراض متنازع عليها وليست أراضي محتلة وهو النهج الذي حاولت إدارة بل كلينتون تكريسه منذ اليوم الأول لتوليها السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2_عند حساب النسب التي ستتبقى للفلسطينيين من الأراضي فهي لن تتجاوز 85.5% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.[9]

3_ أما بخصوص السيادة فلا يمكن الكلام عن أي نوع من السيادة سيمتلكه الفلسطينيون في ظل تقطع جغرافي ,وإعادة انتشار في حالة الطوارئ, ووجود المستوطنات كما سنأتي على ذكره بالتفصيل.

أما بالنسبة إلى المستوطنات فقد مثلت أفكار الرئيس بل كلينتون عنوانا جديدا للتعاطي الرسمي الأمريكي مع موضوعة الاستيطان في الضفة الغربية. فقد شرعت الوجود الاستيطاني في الضفة والقطاع رسميا عبر إعلانها ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة ومن المعلوم أن هذه الكتل الاستيطانية تقطع أوصال الضفة الغربية وتحولها إلى ثلاث كتل رئيسية. وهو ما شرعت الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عنه في الفترة الأخيرة من تقطيع أوصال الضفة الغربية, وتحويلها إلى ثلاثة كانتونات.[10] والتي إن طبقت ستلغي التواصل السياسي والاجتماعي والديمغرافي للسكان.

ثانيا: القدس

لم تختلف مقترحات الرئيس الأمريكي بخصوص القدس عن سابقاتها إذا امتازت بالعموم. فلم يتم تحديد مفهوم القدس، فالقدس الحالية تختلف عما هو متعارف عليه، فهي الآن تخضع لمفهوم القدس الكبرى، فقد وسعت إسرائيل مساحة القدس لتصبح الآن مساحتها 70كم2. حيث إن اقتراح

[9]. حيث أن الخطة لم تطرح حدود الضفة الغربية والتي من المعلوم أنها 5844كم تشمل الجزء الشمالي من لبحر الميت ,ومنطقة اللطرون. وهي حدود الرابع من يونيو 1967م. إلا أن إسرائيل لا تعترف بان هذه المناطق تابعة للضفة الغربية وبالتالي فان نسبة ما سيظل تحت السيادة الإسرائيلية ستصل إلى 844 كم 2 وهي تعادل 14.5% من مساحة الضفة الغربية (لمزيد من المعلومات راجع جمال البابا. الأرض والمستوطنات في أفكار بل كلينتون.مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. العدد الأول يناير/مارس 2001.)

[10] انظر الخارطة التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية من اجل ضم الكتل الاستيطانية الثلاث في الضفة الغربية. جريدة القدس.

الرئيس الأمريكي بان تكون هناك سيادة فلسطينية على الحرم, وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية.

توجهات السياسة الأمريكية نحو الدولة الفلسطينية في عهد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش:

تختلف توجهات الإدارة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية تبعا للحزب الحاكم، فالديمقراطيون عادة ما يجعلوا الصراع العربي الإسرائيلي في صميم استراتيجيتهم حيال منطقة الشرق الأوسط. أما الجمهوريون فان نظرتهم إلى القضية الفلسطينية غالبا ما يتم تناولها من منظور اعم واشمل وهو تعاطيهم مع مجمل الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. ولم تخرج الإدارة الجمهورية الجديدة بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش عن هذا التقليد السياسي إلا أنها ذهبت إلى ابعد من ذلك في تعاطيها مع مجمل مكونات القضية الفلسطينية. سواء في تعاملها مع الانتفاضة الفلسطينية، أو في العلاقة مع إسرائيل، أو موقفها من الاستيطان والقدس. وزادت على ذلك في موضوع اللاجئين والعودة.

فقد تابعت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الحزب الجمهوري القضية الفلسطينية معتمدة على عدة منطلقات أساسية، حددت معالم التوجهات الأمريكية، حيال موضوعة الدولة الفلسطينية، منذ تسلمها زمام القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، منها ما يتعلق باستراتيجية الإدارة الأمريكية كدولة عظمى، ومنها ما يتصل بثوابت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة عموما، وسيتم تناول هذه المعطيات بشكل متداخل وذلك لتداخل مخرجاتها وبالذات فيما يخص الدولة الفلسطينية المستقلة. إلا أننا سنقوم بتقسيم هذه المرحلة إلى قسمين أساسيين وهما فترة الرئاسة الأولى وفترة الرئاسة الثانية، وذلك لطبيعة المتغيرات التي أثرت في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية :

الفترة الأولى:

1_ ارث إدارة الرئيس بل كلينتون، فبحسب رأي افي شلايم قد اختلفت إدارة الرئيس دبليو بوش عن سابقتها الديمقراطية فيما يخص التوجهات حيال القضية الفلسطينية في قضيتين أساسيتين:

أولا: في الوقت الذي انغمست فيه إدارة بل كلينتون في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، تبنى جورج دبليو بوش سياسةHANDS-OFF وطالب الجانبين أن يجدوا حلا لخلافاتهم.

ثانيا: في الوقت الذي أقام فيه بل كلينتون علاقات وثيقة مع حزب العمل في إسرائيل ومع ياسر عرفات، أقام جورج بوش وبطريقة مدهشة علاقات وثيقة مع الجناح اليميني في إسرائيل، وقطع علاقاته مع الجانب الفلسطيني. بل انه أطلق على شارون "MARVELLOUS SENSE OF HISTORY" .[11]

2- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: حيث أن هذه الأحداث والحرب على الإرهاب. قد أثرت بشكل سلبي على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وذلك ضمن عدة محاور:

أولا: لقد أدى انشغال الولايات المتحدة الأمريكية والعالم في الحرب على الإرهاب إلى إسقاط القضية الفلسطينية من سلم أولويات المسرح السياسي العالمي.

ثانيا: أصبح هناك تفهم لما تقوم به إسرائيل حيال الشعب الفلسطيني من ممارسات، وبالتالي تم إطلاق يد إسرائيل في سياستها تجاه الشعب الفلسطيني كونها تخوض حربا على الإرهاب أيضا. وهذا منح الحكومة الإسرائيلية بقيادة ارئيل شارون القيام بسلسلة من الخطوات التي جعلت من الاستحالة بمكان قيام دولة فلسطينية في الوقت القريب، وتمثلت هذه السياسات في: اجتياح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتدمير بنيتها التحتية وإعادة احتلالها، وبناء المستوطنات العشوائية،

---

[11] http://www.yale.edu/dsj/lectures/lecturePDF/Shlaim Lecture.pdf Avi Shlaim. America and the Israeli-Palestinian conflict,1991-2001

[12] وكذلك بناء الجدار الفاصل والذي أصبح اليوم يمثل حجر الأساس في عدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة. [13]

ثالثا: التعامل مع القيادة الفلسطينية على أنها تشجع الإرهاب الفلسطيني. وبالتالي تم إطلاق عبارة "القيادة الفلسطينية جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل" حسب رأي آري فلشر.[14] وهذا بدوره أدى إلى بلورة نوع جديد من العلاقة الأمريكية _الفلسطينية، وكان من نتائجه رسم معالم وتوجهات أمريكية جديدة حيال التصور للخروج من مأزق الوضع الراهن على الساحة الفلسطينية .

فقد أصبح العمود الأساسي الذي تقوم عليه التوجهات الأمريكية حيال القضية الفلسطينية هو المطالبة بتغيير القيادة السياسية الفلسطينية كمقدمة لأي تغيير على الساحة الفلسطينية[15]. ومن ثم بدأت الشروط الأمريكية والدولية بإحداث إصلاحات سياسية في أجهزة السلطة الفلسطينية قبل الحديث عن أي عملية سياسية أو تحرك سياسي. مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى استحداث منصب رئيس الوزراء. ولكن ورغم استحداث هذا المنصب لم تقدم الولايات المتحدة أي مشروع سياسي يدعم حكومة محمود عباس آنذاك أو حتى لم تسطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على ارئيل شارون من أجل تخفيف لهجته أثناء لقاء العقبة الذي جمع الرؤساء الثلاث، بحيث بدا شارون وحسب رأي المراقبين وكأنه يعلن قيام الدولة ليهودية الجديدة في فلسطين.[16] أما الرئيس الأمريكي فقد ركز في خطابه على الخطوط العامة أحيانا والمبهمة أحيانا أخرى "الجميع هنا يتقاسم هدفا واحدا: الأرض المقدسة يجب أن تقسم بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان

[12]وصل عدد المستوطنات العشوائية في الضفة الغربية عام 2003 م اكثر من 115 مستوطنة. لمزيد من التفاصيل راجع. خالد عايد. النقاط الاستيطانية غير الشرعية في الضفة الغربية المحتله.مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد55 صيف 2003
[13] رائد نعيرات. اثر الجدار الفاصل على الدولة الفلسطينية المستقبلية. مركز العودة.مؤتمر فينا 10_5_2005
[14] .
[15] خطاب الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش حول الشرق الاوسط. 24_6_2002. البيت الابيض.مكتب السكرتير الصحفي.نشرة واشنطن العربية الصادرة عن وزارة الخارجية الامريكية.
[16] جريدة القدس.خطاب ارئيل شارون 5_6_2003

بسلام مع بعضهما" أما بخصوص المستوطنات فقد قال: "ينبغي التعامل مع المستوطنات بما يخدم عملية السلام". [17]

5_ تسلم المحافظين الجدد لزمام القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان لهذا العنصر أهميته فيما يخص التعامل مع القضية الفلسطينية. وخاصة عند مناقشة طبيعة الثقافة السياسية التي تحكم توجهات هذه النخبة. فالمحافظين الجدد بنوا علاقاتهم مع اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، بل إنهم بدوا أحيانا أكثر تشددا من القيادة السياسية اليمينية في إسرائيل، وتمثل ذلك في معارضة رئيس الأغلبية الجمهورية قضية الانسحاب من غزة. وكما قال شارون أثناء عودته من واشنطن "لا داعي للخوف من آراء الوزير افي ايتام (داعية التطهير العرقي للفلسطينيين) فهو حمامة بيضاء بالنسبة لأصدقائنا الأمريكيين".[18] كما أن الخلفيات الثقافية التي يستند عليها المحافظون الجدد سواء مصادرها الدينية فيما يخص القضية الفلسطينية، أو فيما يخص طبيعة الدور الجديد الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة ممثلا بالإمبريالية الجديدة، ومركزية الدور الإسرائيلي في هذه الاستراتيجية هو ما شكل العقبة الرئيسية تجاه إحداث أي تطور في الموقف الأمريكي حيال الدولة الفلسطينية والقضية برمتها.[19]

إذن كانت هذه أهم المحددات التي رسمت معالم السياسة الامريكية وتوجهاتها حيال القضية الفلسطينية في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. والتي كان من أهم مخرجاتها على القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية بالتحديد ما يلي:

1_ تبني الولايات المتحدة الأمريكية موضوع Two State Solution كأساس لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم الاعتراف بها رسميا في حق

[17] خطاب الرئيس الأمريكي في العقبة، جريدة القدس، 2003/6/5.
[18] فؤاد مغربي. السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية :نظرة تحليلية.عدد53. شتاء 2003. ص5
[19] فؤاد مغربي.مرجع سابق.ص7_10.

الشعب الفلسطيني بان تكون له دولته، وتعتبر سابقة سياسية في السياسة الأمريكية، ومما منح هذا الموضوع أهمية إضافية هو تبني مجلس الأمن قرار إقامة دولة فلسطينية.[20]

2_ وهي القضية الأكثر خطورة في هذا المضمار وتمثل في موقف الولايات المتحدة من قضية الاستيطان, والجدار واللاجئين. حيث أن الخطاب الأمريكي بدا ذو وجهين في التعاطي مع هذه المواضيع الثلاث، فمن ناحية ركز الرئيس الأمريكي في رؤيته للدولة الفلسطينية على أنها دولة يجب أن تكون لديها القابلية للبقاء والاستمرار، ومن الناحية الأخرى تعهد الرئيس الأمريكي لارئيل شارون بان حدود هذه الدولة لن تكون خط الهدنة عام1949 وكذلك لن يعود اللاجئون إلى أرضهم التي خرجوا منها (إسرائيل).[21] وكذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الجدار الفاصل حيث عارض القاضي الأمريكي قرار المحكمة الداعي إسرائيل إلى إزالة الجدار.[22]

الفترة الثانية:

أما الفترة الرئاسية الثانية لجورج دبليو بوش فقد تأثرت بمعطيات جديدة على الواقع وعلى رأسها:

أولا: الأحداث في العراق وفشل ما أطلق عليه في السياسة الأمريكية "الفوضى الغامضة" في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: وفاة الرئيس ياسر عرفات.

ثالثا: خطة فك الارتباط من غزة وشمال الضفة الغربية.

---

[20] قرار مجلس الأمن 1397.

[21] **نص رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش (وعد بوشفور) إلى رئيس وزراء "إسرائيل" إريل شارون، حسبما نشرتها صحيفة "الحياة" الجمعة 16-4-2004**

[22] ابراهيم عوض. قرار محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري. مجلة دراسات شرق أوسطية.عدد 28. صيف 2004 ص61. عمان، الأردن

رابعا: إعلان حركة حماس دخول الانتخابات التشريعية.

وعند مناقشة مدخلات هذه المحددات الأربعة نجد أنها جميعا ستحدد معالم التوجهات الأمريكية حيال مكونات الدولة الفلسطينية المستقبلية. فلم يعد الكلام عن السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من باب أثر وتأثر هذه السياسة بالمنطقة، فالواقع الآن أن الولايات المتحدة أصبحت أحد المكونات الفيزيائية لمنطقة الشرق الأوسط، هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد أدت الأحداث المتسارعة على الساحة الفلسطينية ممثلة بوفاة الرئيس ياسر عرفات، وتنفيذ خطة فك الارتباط مع قطاع غزة، وإعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى:

أولا: إماطة الفيتو الذي وضعته الإدارة الأمريكية على السلطة الفلسطينية، فقد رحبت الإدارة الأمريكية بترشيح وانتخاب محمود عباس لمنصب رئاسة السلطة الفلسطينية، فقد قام الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بالاتصال بالرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد الانتخابات مباشرة وهنأه بالفوز، مبديا استعداده لاستقباله في واشنطن في الوقت الذي يراه مناسبا.[23] كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة عاجلة للشعب الفلسطيني تقدر ب 50 مليون دولار أمريكي.[24]

ثانيا: إعادة الولايات المتحدة إلى المشاركة الفعالة على الساحة الفلسطينية فتم تعين جنرال أمريكي منسقا امنيا لتولي مهمة المراقبة وإصلاح وتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وكذلك تعين ولفنستون لتحسين الأداء الاقتصادي وبناء البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبعد هذا النقاش لمعالم السياسة الأمريكية وتوجهاتها حيال الدولة الفلسطينية ومكوناتها، يبقى السؤال المهم إلى أين تتجه السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية المستقبلية؟.

إن محاولة استكشاف السيناريوهات المستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تقود الباحث إلى نتيجة مفادها أن آليات التعاطي الجديد (المتمثلة في الانخراط المباشر في القضية الفلسطينية) لا تعبر عن تغيير حقيقي في التوجهات الأمريكية حيال الموضوعة الفلسطينية. بل

[23] جريدة الايام.12_1_2005.

[24] http:usinfo.state.gov_ar-Archive_2005-May-26-282956.html

إن هذا الشكل الجديد من التعامل ما هو إلا أحد مكونات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة برمتها، والذي يطمح إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

الأول: إحداث تغيير ديمقراطي في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية، ضمن توقعات أن يكون النظام العراقي المستقبلي نموذجا يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط. وهذا التغيير التدريجي من شأنه أن يساعد في إيجاد حل وسطي للقضية الفلسطينية.

ثانيا: منع القوى الإسلامية أو ما تسميها الولايات المتحدة الأمريكية (القوى الإرهابية) من الاستفادة من هذا التغيير. ويقف على راس هذه الحركات حركة حماس في فلسطين.

ثالثا: توقيع اتفاقية سلام بين سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، هذا طبعا بعد تحقيق الهدف الأول (إحداث تغيير ديمقراطي) وهو في مضمونه تغيير للأنظمة وخاصة في سوريا، وهنا تبقى القضية الفلسطينية وحدها العالقة.

وهذا الاستنتاج مبني على قاعدتين أساسيتين:

1_ الخارطة الجيوسياسية الفلسطينية الحالية. حيث أن إحداثيات هذه الخارطة تقوم على ثلاثة أعمدة رئيسية، المستوطنات، والجدار، والقدس الكبرى، ويقابلها على الجانب الآخر دولة ذات سيادة، والمحاكمة العقلية تقول أن هذه المعادلة لا يمكن التوفيق بين إحداثياتها.

2_ الموضوعة الديمغرافية (اللاجئين)، ومواقف الأطراف من هذه القضية فالطرف الفلسطيني ما زال مصرا على عودة اللاجئين على الأقل إلى أراضي عام 1967م. وفي الوقت نفسه تقوم الاستراتيجية الحالية الإسرائيلية على مفهوم "القنبلة الديمغرافية". خاصة ضمن التصاعد اليميني في كلا الجانبين الإسرائيلي والأمريكي والذي يبدوا انه على وفاق تام حول هذه القضايا.

لذا فان البحث يخلص إلى أن السبب في تطور الموقف الأمريكي لغاية الآن حيال الدولة الفلسطينية يعود إلى ما ذكر من أسباب، علاوة على التطورات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية حيث اظهر استطلاع للرأي أن 67% من الأمريكيين يطالبوا الإدارة الأمريكية بعدم

تبني موقف أي من الطرفين الإسرائيلي أو الفلسطيني[25] في صياغة حلول للقضية الفلسطينية. لذا يأتي إعلان الرئيس الأمريكي عن قيام دولة فلسطينية وكأنه يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني. ولكن هذا الموقف من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لم تتبعه أي سياسة ملموسة على ارض الواقع، من أجل محاولة تحويله من مجرد فكرة إلى حقيقة أو حتى إلى مشروع، بل على العكس فان الممارس من السياسات الأمريكية يدعم بعدم تحويله إلى حقيقة واقعية، وما يتردد من تصريحات المسؤولين الأمريكيين يؤكد أن الدولة الفلسطينية التي يتطلع المسؤولين الأمريكيين لرؤيتها في فلسطين، لن تتعدى ما يطرحه الإسرائيليين.

كما أن الولايات المتحدة وعلى مدار العقود السابقة لم تستطع أن تجري أي تغيير على الساحة الإسرائيلية، لذا بقيت رهينة ما يطرحه الإسرائيليين. وأصبحت الآن بحاجة إلى إحداث تغيرات جذرية على الساحة العربية والفلسطينية، من شأنها أن تمهد لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، قد تكون احد معالمه المستقبلية إيجاد صيغة كنفدرالية تضمن بقاء المستوطنات, وتكون قضية المساحة الجغرافية ليست على تلك الدرجة من الأهمية، وكذلك لن يكون صدى التوطين كما هو الآن إذ قد يكون إعادة اللاجئين إلى دولة الكنفدرالية بحيث لا يكون وجودهم على الضفة الغربية بل على الضفة الشرقية. ويعتقد الباحث أن هذه التوقعات هي التي حذت بالرئيس الأمريكي لأن يعلن أن الدولة الفلسطينية المستقبلية قد لا يتم إقامتها في ولايته أثناء لقائه الرئيس محمود عباس في واشنطن.[26]

---

[25] Center for International and Security Studies, Maryland, school of public Affairs. University of Maryland. Americans on the Israel Palestinian conflict. A study of US public Attitudes. May , 8,2002

[26]. جريدة الأيام الفلسطينية. 21_10_2005